# السياسة الأمريكية وأزمة المياه في الشرق الأوسط: دراسة في محددات الأزمة وتداعياتها.

# American Policy and the Water Crisis in the Middle East : A Study of the Determinants and Implications of the Crisis.

**حكيم غريب**

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر-

gheriebhakim@hotmail.fr

تاريخ الارسال:2020/05/29، تاريخ القبول:2022/09/01، تاريخ النشر: سبتمبر 2022.

---

**الملخص:**

تتناول هذه الدراسة أحد المواضيع المثيرة للجدل بعد نهاية الحرب الباردة والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن، الذي تجاوز الأمن العسكري باتجاه أبعاد أخرى بما في ذلك الأمن المائي، حيث اعتبرت المياه من أسباب الصراعات في العديد من المناطق في أفريقيا والشرق الأوسط الذي تشكل فيه أزمة المياه قضية شائكة اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية أحد مسببات النزاعات في المنطقة مما جعلها تتدخل على نطاق واسع في السياسات المائية لدول المنطقة.

ولهذا الغرض، تهدف الدراسة إلى البحث في أزمة المياه في الشرق الأوسط وكيف تعاملت معها السياسة الأمريكية في ضوء الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والخوف من احتمالات تصاعدها مستقبل التشكل بعد جديد من حروب القرن الحادي والعشرين تسمى بـ" حروب المياه".

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة، أزمة المياه، حروب المياه، الشرق الأوسط، السياسة الأمريكية.

**Abstract :**This study deals with one of the controversial topics after the end of the Cold War and the changes that occurred in the concept of security, which exceeded military security in other dimensions, including water security, where water was considered one of the causes of conflicts in many regions in Africa and the Middle East in which a crisis was formed Water is a thorny issue, which was considered by the United States of America as one of the causes of conflicts in the region, which caused it to intervene on a large scale in the water policies of the countries of the region.

For this purpose, this study aims to discuss the water crisis in the Middle East and how it dealt with American policy in light of the strategic importance of the Middle East region in the directions of American foreign policy, fear and its potential. The future escalation to form a new dimension to the wars of the twenty-first century called water wars.

**Keywords:** The crisis, the water crisis, water wars, the Middle East, American politics.

**المؤلف المرسل:** حكيم غريب

**مقدمة:**

تحظى معضلة المياه باهتمام كبير من قبل الدول العربية ودول الجوار الجغرافي على حد سواء، نظرا لما لها من آثار كبيرة على مستقبل هذه المنطقة وعلى طبيعة العلاقات فيما بينها. إلا أنها أصبحت أكثر تعقيدا عندما اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية سببا من أسباب الصراع الدولي والاقليمي، فضلا عن تدخلها المستمر في السياسات المائية لدول هذه المنطقة المهمة من العالم.

واستنادا لما تقدم فإن فرضية الدراسة تنطلق من أن: طبيعة الصراع الدولي والإقليمي في ظل بيئة العولمة، يؤشر لتفاقم الصراع حول المياه العربية ومصادرها بما ينعكس سلبيا على الاحتياجات المائية العربية، وعلى مستقبل التطور الحضاري للأمة العربية. وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى: استكشاف أبعاد السياسة الأمريكية وأثرها في معضلة المياه العربية وتأشير احتمالات الصراع عليها.

إن ما يمكن تأكيده أن البعد السياسي لأزمة المياه والوطن العربي لا يشمل تأثيره كل الدول العربية، بل يقتصر ذلك التأثير بشكل واضح على سبع دول عربية هي العراق، وسوريا، ومصر، والسودان، ولبنان، وفلسطين، والأردن. إذ تشكل هذه الدول منطقة (القلب) عن خارطة الوطن العربي حيث تتوسط الشقين الآسيوي والأفريقي من الوطن العربي فضلا عن أن عدد سكان هذه الدول السبع يمثل ثلثي العدد الإجمالي السكان الوطن العربي.

هذه الميزة لهذا (القلب) تجعل احتمالات التوتر ممكنة وقائمة في مجال أربعة أحواض رئيسة هي حوض النيل وحوضي دجلة والفرات وحوض نهر الأردن، وحوض نهر الليطاني مما سيجعل هذا الجزء من الوطن العربي قلقا وغير مستقر لا بفعل تأثير السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي والتدابير المتخذة لتنفيذها فحسب، وإنما بسبب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية و(الكيان الصهيوني) في تلك السياسات ودعمها بغية الضغط على الدول العربية المتشاطئة مع دول المنبع لتمرير مخططاتها وإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بما يخدم مصالحها وأهدافها في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

من هذا المنطلق ولمعالجة حيثيات الدراسة تم الاعتماد على مقترب منهجي تعددي يقوم على كل من المنهج التاريخي والوصفي بهدف تقديم صورة واضحة للموضوع بشكل دقيق وواضح.

## المبحث الأول: السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط

### المطلب الأول: المنطلقات الفكرية للسياسة الأمريكية

يبقى الماء العامل الاستراتيجي الأول خلف أغلب المناورات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط[1]، لما ساد من اعتقاد من أن المياه وليسن النفط

[1]-توماس ناف وورث سي ماتسون، المياه في الشرق الأوسط صراع أمتعاون، ترجمة مديرية التدريب القتالي، مطبعة مديرية المطابع العسكرية،1987، ص80.

هي القضية المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا جاءت ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية كتعبير عن هذا الاعتقاد من حيث أن ظهور مشاكل المياه في المنطقة سيكون له أثر كبير على المصالح الاستراتيجية الأمريكية[1].

وفي ضوء هذا التوجه اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز حضورها في أغلب المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بمسألة المياه وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط. ففي اجتماع المجلس الاستشاري الدولي الذي عقده برنامج دراسات الشرق الأدنى بتاريخ 24 فيفري 1986، حضر الاجتماع أكثر من (40) مشارك من الولايات المتحدة يمثلون القطاعات الحكومية والخاصة والعلمية.

كما عقد برنامج دراسات الشرق الأدنى ندوته البحثية الأولى بتاريخ 25 نوفمبر 1986 ، لمناقشة خطة جونستون، وحوض نهر الأردن، وتقييم إمكانية قيام علاقات تعاون فنية في المستقبل بين الأطراف المشتركة في حوض نهر الأردن، وأثر توزيع المياه ومراقبتها على مفاوضات السلام .كما تم مناقشة مقترح تركيا لإنشاء خط أنابيب السلام وكذلك مناقشة مقترح مشروع خط الأنابيب من نهر الفرات في العراق إلى الأردن. وواصل برنامج دراسات الشرق الأدنى عقد ندوته البحثية الثانية بتاريخ 4 فيفري 1987 حول حوض نهر النيل حالة دراسية في العلاقات بين الشركاء وأبرز ما تم التأكيد عليه في هذه الندوة : إن مما يعرقل السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه هي البيروقراطية (في المؤسسات الأمريكية) وتشعب خطوط الصلاحيات التي تعتمد على اعتبارات جغرافية[2].

---

[1]-غسان شهابي، " السياسة المائية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط"، ***مجلة صامد***، العدد89 ، تونس،1993 ، ص149.

[2]-جويس آر. ستار ودانييل سي ستوك: السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق

## المطلب الثاني: هيكل سياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط

أكد السيد م.بيتر ماكفرسون الذي كان يشغل منصبا إداريا في وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) في حديث له أمام كبار الخبراء الأمريكيين في مجال المياه: أن تطوير مصادر المياه تعتبر قضية رئيسة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

ويتفق معه في هذا الرأي توماس ناف الذي يؤكد أيضا أن الولايات المتحدة تستطيع أن تتصدر أية مبادرات مشتركة تهدف إلى تشجيع إنشاء هيئات حول المياه في الشرق الأوسط[2].

ولكي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في السياسة المائية فهي تستند في إدارتها إلى استراتيجية واضحة في هذا المجال إذ تمثل الاستراتيجية لديها برنامج عام يحتوي على عدد من المسالك وكذلك التصرفات التي توجه نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في حين أن السياسة تتداخل معها لتحقيق تلك الأهداف إذ أن السياسة هي مرشد للعمل أو التفكير أو آليات تنفيذ الاستراتيجيات[3].

---

الأوسط، ترجمة: محمد الفقير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1995 ، ص ص 26-31.

[1] - المصدر نفسه، ص 37.

[2]-فيبي مار ووليم لويس، امتطاء النمر، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص 198.

[3]-عبد السلام أبو قحف، أساسيات الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية،1992 ، ص 54.

تستند الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها في السياسة المائية على الوكالات الأمريكية المعنية بتطوير مصادر المياه في الشرق الأوسط والمتمثلة في:

**الفرع الأول: وزارة الخارجية الأمريكية**

من المكاتب المهمة التابعة لهذا الوزارة والتي تتابع قضايا المياه: مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا(NEA) ، مكتب الشؤون الإقليمية الذي يقوم برصد التطورات في المنطقة، مكتب المحيطات والشؤون العلمية والبيئية الدولية(OES) ومكتب المخابرات والأبحاث التابعة لوزارة الخارجية (INR) الذي يقوم بدراسة مشاكل المياه في المنطقة.

**الفرع الثاني: وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي(USAID) :**

تتحمل وكالة الولايات المتحدة الإنماء الدولي القسط الأكبر من المسؤولية فيما يتعلق بتطوير مصادر المياه في الدول الأجنبية مثل مراقبة تلوث المياه، حفظ المياه وإعادة استخدامها والإدارة والتخطيط ودراسة القوى المائية والمرافق اللازمة لها والزراعة المروية ومعالجة المياه العادمة.

**الفرع الثالث: وزارة الداخلية:**

تضم هذه الوزارة دائرة المسح الجيولوجي الأمريكي(**USGS**) ، تبنت هذه الدوائر منذ عام 1945 ومن خلال قسم مصادر المياه في المكتب الدولي للهيدرولوجيا التابع لها أكثر من (95) برنامجا في الشرق الأدنى[1].

**المبحث الثاني: واقع المياه ومعضلاتها في الوطن العربي**

**المطلب الأول: واقع الموارد المائية:**

تنقسم الموارد المائية في الوطن العربي إلى قسمين: موارد مائية تقليدية وموارد مائية غير تقليدية.

---

[1]-جويس آر .ستار ودانييل سي .ستول، المصدر السابق، ص 38-46.

**الفرع الأول: الموارد المائية التقليدية:**

تعد هذه الموارد من أهم مصادر المياه في الوطن العربي وتتمثل في:

– **الأمطار**: تقدر كمية مياه الأمطار التي تتساقط على الوطن العربي بنحو (2286) مليار م$^3$ في السنة أي ما يقارب (2,5%) من إجمالي كميات الأمطار في العالم[1].

ويتفاوت الهطول المطري في الوطن العربي من منطقة لأخرى، فهو صفر في الصحراء وأكثر من (1200) ملم/السنة في المناطق المطلة على خط الاستواء (جنوب السودان) وبعض المناطق الساحلية للبحر المتوسط [(2)]. أما مساهمة الأمطار في الجريان السطحي فتبلغ (191) مليار م$^3$ وهي نسبة (11,4%) من إجمالي الهطول السنوي إذ تسهم هذه الأمطار في تكوين بعض الأودية والأنهار الموسمية كذلك في تغذية المياه الجوفية والأنهار دائمة الجريان.

– **المياه السطحية:** تقدر كمية الموارد المائية السطحية المتاحة للاست، والاحتياجات العربية بنحو (194) مليار م$^3$، وتعد الأنهار الطبيعية والأودية والسهول المصدر الرئيس للموارد المائية السطحية. وتتفاوت هذه الكميات من عام لآخر لارتباط ذلك بتذبذب كميات الأمطار، والاحتياجات المائية للدول المشاركة في هذا المورد من خارج الوطن العربي.

ويجري عبر الوطن العربي قرابة (44) نهرا رئيسيا تحمل سنويا من المياه ما يقارب (360) مليار م$^3$ والمتاح منها (192) مليار م$^3$ والمستغل منها (168.8) مليار م$^3$. ويستعمل (80%) من هذه الكمية في الزراعة والباقي في

---

[1]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر)، 2003، ص 34.

[2]– محمود الأشرم :اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001 ، ص 104.

الصناعة والاستهلاكات المنزلية وتوليد الطاقة الكهربائية.

وبينما يوجد في مصر (51%) وفي العراق (25,8%) وفي السودان(12,7%) لا يوجد في سوريا سوى (7,96%) والباقي (2,54%) يتوزع في دول إقليم المغرب العربي واليمن والأردن أي أربعة أقطار توجد فيها غالبية المياه السطحية (97,46%)[1].

وتشمل الموارد السطحية المشتركة أنهار كبرى مثل نهر النيل ودجلة والفرات وأنهار متوسطة الحجم مثل السنغال والأردن وشبيلي وجوباكما أن هناك ثمة أنهار صغيرة مشتركة بين الدول العربية المتجاورة مثل نهر العاصي ونهر الكبير الشمالي ونهر مجردة وهي تستغل حاليا مع الأخذ بنظر الاعتبار مصالح كل الدول المتشاطئة.

- **المياه الجوفية:** يقدر إجمالي المخزون في الدول العربية بين (7-14) ألف مليار م$^3$، كما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بـ (43)مليار م$^3$، ما يعادل (0.3-0.6)% من إجمالي المخزون[2].

وتعاني المياه الجوفية من مواجهة عدد من التحديات تمثلت في تسرب مياه البحر إليها وتدهور نوعيتها، وبالتالي عدم صلاحيتها للأغراض الزراعية وتدمير البيئة هذا إلى جانب غياب التخطيط والمراقبة والإدارة المائية والزراعية الفاعلة[3].

واستنادا إلى المعطيات المتاحة تم تقرير إجمالي استثمارات المياه

---

[1]-المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي، أعمال الندوة العربية الثانية، الكويت، 8-10 مارس 1997، ص 69.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المصدر السابق، ص 35.

[3]-عباس فاضل السعدي، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد،1984، ص 84.

الجوفية المتجددة بـ (27) مليار م$^3$عام 1996 أي بزيادة (4.5) مليار خلال العشر سنوات الماضية.

إلا أن بعض الأقطار في إقليم الجزيرة العربية قد ركزت استثمارها على مواردها الجوفية مما أدى إلى استنزاف بعض الأحواض الجوفية وتملحاكما معظم أقطار المغرب العربي ركزت استثماراتها على المخزون في الأحواض الجوفية[1].

**الفرع الثاني: الموارد المائية غير التقليدية:**

ويقصد بها الموارد التي يتم توفيرها نتيجة معالجات تكنولوجية معينة لمياه غير صالحة للاستغلال وتشمل المياه المعاد استخدامها (مياه الصرف الصحي والزراعي) والمياه المحلاة (من البحار والسبخات المالحة) والمياه المنقولة بناقلات المياه من منطقة لأخرى.

ويقدر حجم الموارد المائية غير التقليدية بنحو (14) مليار م$^3$منهانحو (4) مليار م$^3$ من المياه المحلاة وحوالي (10) مليار م$^3$ من مياه الصرف الصحي المعالجة والمستخدمة في الدول العربية للأغراض الزراعية[2].

**المطلب الثاني: مشكلة المياه في المنطقة العربية.**

تكمن مشكلة المياه العربية في العديد من التحديات التي تواجها والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

**الفرع الأول: محدودية الموارد المائية التقليدية:**

يمتد الوطن العربي على مساحة (9,2%) من سطح اليابس ولكن مواردها المائية لا تتجاوز (0,4%) من الموارد المائية العالمية وهذا يعادل تقريبا (11.000) م$^3$/سنة/كم$^2$، في حين أن المتوسط العالمي هو (270.000)

---

[1]-المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، المصدر السابق، ص 79.

[2]-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المصدر السابق، ص 35.

م$^3$/سنة/كم$^2$. ويقف الموقع الجغرافي للوطن العربي وراء محدودية موارده المائية، بحيث أكثر من (90%)من مساحته تقع في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. إضافة إلى تعاقب دورات الجفاف على معظم أراضي الوطن العربي وتعرض مناخ المنطقة إلى مزيد من التغيرات مما ينبئ بازدياد حدة الجفاف[1].

**الفرع الثاني: النمو السكاني**

بلغ عدد سكان الوطن العربي عام 2019بنحو 428مليون نسمة، ويتباين عدد السكان بشكل كبير فيما بين الدول العربي إذ يتراوح بين ما يقارب 851ألف نسمة في جزر القمر ونحو 100 مليون نسمة في مصر. وقد بلغ معدل النمو الإجمالي ما يقارب 2, 52%خلال الفترة 1950–2019[2].

ونتيجة لزيادة السكانية فإن الميزان المائي للطلب على المياه والموارد المائية التقليدية في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة القادمة من القرن الحادي والعشرين سيؤدي إلى ارتفاع العجز المائي المتوقع من (62) مليار م$^3$/سنة عام 2010 إلى (280) مليار م$^3$عام 2030.

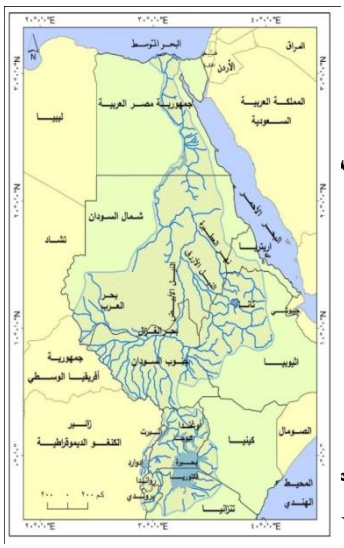

**جدول رقم (2): الطلب والعرض المستقبلي للمياه في الوطن العربي (مليار م[1])**

| السنة / الموارد | 2000 | 2010 | 2020 | 2030 |
|---|---|---|---|---|
| الطاقة الكامنة القصوى للموارد المتجددة والمتاحة | 340 | 340 | 340 | 340 |
| إسقاط الطلب لمختلف الاحتياجات | 338 | 402 | 493 | 620 |
| العجز المائي المتوقع | - | 62 | 153 | 280 |

أما إذا أخذنا نصيب الفرد من مجموع المياه المتجددة (556) م$^3$، نجد أن (5) دول عربية فقط تجاوزت خط الفقر المائي في زمننا الحاضر والذي يقدر بحوالي (1000) م$^3$/ للفرد/سنويا وان (17) دولة عربية أو ما يقارب (75%)من أقطار الوطن العربي تقع تحت خط الفقر المائي وهذا يعني أنها غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وخاصة في الظروف الراهنة.

وبحلول عام 2030 سينخفض نصيب الفرد من المياه بأكثر من (750) وبالتالي فمن المتوقع أن ترتفع نسبة الدول التي تقع تحت خط الفقر المائي لتتجاوز (90%)[2]

---

[1] - محمود الأشرم،اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2001 ،ص 135.

[2]-محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القر21 ، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر،

**الفرع الثالث: الاشتراك في مورد واحد:**

تأتي نصف الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية العربية من مصادر مائية مشتركة مع الدول المجاورة غير العربية، لذلك فان ما يجعل الوضع محفوفا بالمخاطر من وجهة نظر أمنية هو أن كثيرا من المصادر الأساسية للماء في هذه المناطق يتقاسمه بلدان أو أكثر .وهذه المصادر هي عادة منظومات أنهر كبيرة مثل نهر النيل ونهر الفرات تنبع في بلد ثم تمر عبر عدة بلدان أخرى قبل أن تصب في البحر.

ان جميع الدول الداخلة في هذه المنظومات النهرية تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للجريان المائي السنوي بغض النظر عن موقعها على مجرى النهر من المنابع إلى المصب النهائي. ولسوء الحظ أن هذا نادرا ما حصل بل اتجهت الدول الأقوى في المنظومة إلى الاستيلاء على حصة غير متناسبة من الإمداد الإجمالي مسببة الضيق والاستياء لدى الدول المعنية الأخرى، فتوزيع الماء في الأنهار المشتركة هو مصدر مزمن للتوتر حتى في ظل أفضل الظروف. أما إذا حاول عضو في المنظومة أن يزيد حصته من الإمداد الأخذ بالتضاؤل من المحتمل أن يرد الأعضاء الآخرون بقوة .وبالشكل نفسه أن أي سعي من قبل بلدان المنبع لسد النهر أو التحكم بأي شكل آخر يجد بأنه من المحتمل أن يحدث قلقا وعداء بين دول المصب[1].

وهذا ما يتمثل في علاقة أغلب الدول العربية بدول الجوار، إذ أن حجم الموارد المائية المشتركة السطحية ذات المنشأ الخارجي لبعض الدول العربية يتجاوز بكثير حجم الموارد المائية ذات المنشأ الداخلي لهذه الدول.

---

القاهرة،1998 ، ص 112.

[1]-مايكل كلير، الحروب على الموارد، ترجمة: عدنان حسن، الحروب على الموار، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص166.

**الفرع الرابع: تناقص الموارد المائية المشتركة:**

استحوذت تركيا على مياه نهري دجلة والفرات من خلال إنشاء العديد من مشاريع الري عليها وبشكل خاص مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) الذي انعكست آثاره السلبية على حصة كل من العراق وسوريا في نهري دجلة والفرات. فمن المفروض أن ما يتوافر لسوريا من مياه سطحية يصل إلى ما يقارب (33.7) مليار م$^3$ من بينها (26) مليار م$^3$ من الفرات وروافده ووفقا لاتفاق ثنائي عقد في1987 وتم تجديده في عام 1990 بين تركيا وسوريا فإن مقدار ما يصل لسوريا (15.75) مليار م$^3$ من مياه الفرات (50م$^3$/ث) وتحصل سوريا بمقتضى اتفاق ثنائي آخر تم توقيعه مع العراق في عام 1990 على (6.6) مليار م$^3$ من هذا القدر أي (42 %)في مقابل أن يحصل العراق على الـ (9)مليارات م$^3$ الباقية، في حين تؤكد معلومات أخرى انه مع الانتهاء من تنفيذ (مشروع الكاب) سينخفض التصرف السنوي لنهر الفرات في سوريا من حوالي (30) مليار م$^3$ إلى (16) مليار م$^3$/سنة ومن (16) مليار م$^3$/سنة إلى (5) مليارات م$^3$/سنة في العراق.

أما حوض نهر الأردن فإن الأردن والكيان الصهيوني هما المتنافسان الرئيسيان على مياه هذا النهر إذ لا يستطيع الأردن استثمار حصته في مياه نهر الأردن جنوبي بحيرة طبرية، نظرا لارتفاع ملوحتها بسبب استنزاف الكيان الصهيوني لجميع مياه روافد نهر الأردن شمالي بحيرة طبرية عن طريق ضخ معظمها إلى مناطق السهل الساحلي وصحراء النقب كما لا يستثمر الأردن حاليا أكثر من (40%) من حصته في مياه نهر اليرموك.

وفي الضفة الغربية (فلسطين) تشكل المياه سببا دائما للاحتكاك بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين الصهيونيين .إذ أن المتاح من المياه في المنطقة يتم استغلاله بالكامل، وطبقا لبيانات الضفة الغربية تحصل الكيان

الصهيوني على (95%) من المياه وكذلك الأمر كان مماثلا في قطاع غزة قبل الانسحاب منها[1].

أما تناقص موارد المياه في نهر النيل فيرجع إلى أن هناك محاولات عديدة لدول المنبع في استخدام مياه نهر النيل، منها أثيوبيا التي تقوم بالعديد من المشاريع على حوض نهر النيل الأزرق (سد النهضة)، ويقدر تأثير المشروعات على مصر بمقدار (7) مليار م$^3$ سنويا[2].

هناك أيضا تطور في استخدام مياه نهر النيل من قبل دول البحيرات الاستوائية، إذ قفزت الحاجة من (0.88) مليار م$^3$عام 1980 إلى (8.80) مليار م$^3$ عام 2000، وبالتأكيد سيزداد الطلب على مياه نهر النيل من قبل هذه الدول بعد عام 2000.

**الفرع الخامس: عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية:**

مما يعمق الصراع على الموارد المائية بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي هو عدم التزام دول الجوار بالاتفاقيات الدولية.

فقسمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق تحكمه العديد من المعاهدات والاتفاقيات العامة بدأ من اتفاقية فينا لعام 1815 وإلى اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1997. فتركيا لم تلتزم بالعشرات من الاتفاقيات التي تم عقدها مع الدول المشاطئة معها ابتداء من معاهدة لوزان 1920 وانتهاء باتفاقية 1987[3].

---

[1]-محمود أبو زيد، المصدر السابق، ص 124-131.

[2]-فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتب مدبولي، القاهرة،1997 ، ص 74.

[3]-انظر تفاصيل ذلك :يحيي عبد المجيد :الموارد المائية المشتركة نحو استراتيجية عربية،

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية الدولية للمياه العام 1997 اعترضت عليها ثلاث دول أحدها تركيا.

أما الاتفاقيات الدولية بشأن حق استخدام مياه نهر النيل فقد بلغ عددها (15)اتفاقية ابتداء من اتفاقية عام 1891 وانتهاء باتفاقية 1992[1]. وليست هناك أية معاهدات أو اتفاقيات بين دول الحوض معترف بها وتلتزم بها هذه الدول بحيث يمكن استخدامها للسيطرة على استغلال النهر باستثناء الاتفاقية المصرية السودانية التي وقعت عام 1959. ولابد لنا هنا من التأكيد على أن اتفاقية 1997 التي حظيت بأغلبية (104) أصوات امتنعت (27) دولة عن التصويت كان من بينها إثيوبيا.

أما الكيان الصهيوني فقد عمد في شهر مارس عام 1999 إلى تقليص حصة الأردن السنوية من المياه (التي تبلغ ملياري قدم مكعب) بمعدل النصف بالرغم من وجود المعاهدة الأردنية مع الكيان الصهيوني التي تم التوقيع عليها عام 1994لتنظيم عملية التوزيع وتحديد الكميات المأخوذة من نهري الأردن واليرموك[2].

**المبحث الثالث: دور الإدارة الأمريكية من السياسات المائية لأحواض الأنهار.**

اتضح لنا مما تقدم في الدراسات العربية في مجال السياسية المائية أن مناطق الصراع تكمن في الوطن العربي، وان احتمالات التوتر المستمرة ممكنة

---

مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، أعمال الندوة العربية الثانية،1997 ، ص 140.

[1]-انظر تفاصيل هذه الاتفاقيات :محمد أحمد السامرائي، نهر النيل والأمن المائي العربي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد،1997 ، ص 84.

[2]-ايلان برمان وبول مايكل وهبي، سياسات المياه الجديدة في الشرق الأوسط، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد94 ، نيسان، 2000، ص52.

في مجال أربعة أحواض رئيسة هي:

حوض نهر الأردن وحوض الجنوب اللبناني وحوضي دجلة والفرات وحوض نهر النيل الأمر الذي سيجعل هذا الجزء من الوطن العربي قلقا وغير مستقر لا بسبب السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي والتدابير المتخذة لتنفيذها فحسب وإنما بسبب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في تلك السياسات للضغط على الدول العربية المتشاطئة مع دول أحواض تلك الأنهار لخدمة ما يسمى بحماية (المصالح القومية الأمريكية).

تؤكد كل الدعوات التي ظهرت في الغرب المعالجة مسألة المياه في الوطن العربي بأنها كانت تهدف إلى التمهيد لدخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه المنطقة بحجة وضع حلول لها نظرا لما تمتلكه من إمكانات مالية وتكنولوجية.

وتهدف الولايات المتحدة من خلال دخولها المباشر أحواض الأنهار الكبرى في الوطن العربي إلى تحقيق هدفين :**أولهما هو** دعم الكيان الصهيوني في سياستها المائية للحصول على حاجاتها من المياه وبشكل خاص من الدول العربية المجاورة، و**ثانيهما** استخدام المياه في دول المنبع ورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة.

ويتضح ذلك من خلال الموقف الأمريكي من أحواض الأنهار والمتمثلة في:

**المطلب الأول: الموقف من حوضي نهر الأردن ونهر الليطاني.**

للتعاون الأمريكي الصهيوني جذور بعيده وبشكل خاص في مسألة المياه، فقد استقدمت الوكالة اليهودية التي تولت قيادة الحركة الصهيونية الخبير الأمريكي لودر ميلك عام 1938 للقيام بدراسة الأوضاع المائية وتنميتها لصالح الكيان الصهيوني، وتركز مشروعه على تحويل مياه نهر الأردن الأعلى

إلى سواحل فلسطين ونقلها إلى صحراء النقب مع الاستيلاء على مياه الحاصباني وبانياس والليطاني وهذا ما فعله الكيان الصهيوني بعد عام 1967.

ثم جاء بعده مشروع المهندس الأمريكي هيز الذي يعد الوليد لمشروع لودر ميلك ويرمي إلى تطبيقه عمليا وتبعه مشروع ماكدونالد مرورا بمشروع الخبير الأمريكي بانجر وصولا إلى مشروع جونستون في مرحلة الخمسينات (1953-1955) الذي يعد المعبر عن التدخل الأمريكي في السياسة المائية للمنطقة .فقد عني هذا المشروع بتوزيع مياه الحوض الشمالي للبحر الميت ومياه نهري الأردن واليرموك على دول المنطقة الأراضي المحتلة والأردن ولبنان وسوريا[1].

ومن الجدير بالذكر أن الكيان الصهيوني يأخذ اليوم (650) مليون م$^3$ من نهر الأردن و (100)مليون م$^3$ من نهر اليرموك بينما خصص لها مشروع جونستون الأمريكي عام 1955 وكان كريما (375) مليون م$^3$ من نهر الأردن و (22)مليون م$^3$ من نهر اليرموك[2].

بعد ذلك تبعت مشروع جونستون عدة مشاريع منها مشروع بيكر وهارزا عام 1955 لإقامة السدود على الأنهر لاستثمار مياهها لصالح الكيان وصولا إلى مشروع فاينس الذي قدمه الكيان الصهيوني بعد جوان 1967 والذي يدعو

---

[1]-اليشع كالي: المياه والسلام، وجهة نظر اسرائيلية، ترجمة: رند حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، ص45.

[2]-بدر الكسم، "وجهة نظر القانون الدولي في اقتراح تسعير المياه الدولية"، ***مجلة الفكر السياسية***، اتحاد الكتاب العرب، العدد الثاني، دمشق،1998 ، ص 226.وانظر أيضا؛ جاد اسحق وهشام زعرور :مخططات اسرائيل المائية، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت،1994 ، ص 49.

فيه إلى الاستفادة من نهر الليطاني[1].

الذي يمكن أن نخلص إليه أن حرص الإدارة الأمريكية وخبرائها في المياه كان متواصلا لدعم طموحات الحركة الصهيونية في إنشاء (الكيان الصهيوني) وبقائها في فلسطين من خلال تمكينها من السيطرة على المياه العربية.

ومما يؤكد إصرار الكيان الصهيوني على عدم التخلي عن الأرض العربية التي سيطر عليها بعد عدوان 1967 هو أهميته في إمداده بحاجاته من المياه. فقد تحصل على (65%) من حاجته من المياه بطرق غير مشروعة منها (25%)مياه لبنانية. ويشير أحد تقارير الأمم المتحدة إلى أن (67%)من استهلاك الكيان الصهيوني من المياه يأتي من خارج حدود عام 1948 منها (35%)من الضفة الغربية والباقي من هضبة الجولان[2]،أن هذا يدعونا إلى التأكيد بأنه لا يختلف أحد بما يحاوله الكيان لاستبدال صيغة (الأرض مقابل السلام) بصيغة (الماء مقابل السلام).

**المطلب الثاني: الموقف من حوض نهر الفرات**

نظرا لما تتمتع به تركيا من موقع جغرافي سياسي مهم، ومن ميزات خاصة، ولطموحاتها في بناء إمبراطورية المياه ومحاولتها الاستفادة منها، لتمارسلات الإقليمية والدولية لتكون القوة الاقليمية الأولى في المنطقة. كل ذلك دفع الولايات المتحدة لاستثمار هذا التوجه، فقدمت لها الدعم المادي والمعنوي لتمكينها من الاستحواذ على مياه نهر الفرات، لتمارس من خلال ذلك ضغطا

---

[1]-للمزيد من المعلومات انظر: محمد علي حبش: الأطماع والاعتداءات الاسرائيلية على المياه في الوطن العربي، معلومات دولية، العدد56 ، دمشق،1998 ، ص 82.

[2]-عباس قاسم، "الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية"، ***المستقبل العربي***، العدد 174آب، 1993، ص 22.

مباشرة على كل من العراق وسوريا.

فقد حاولت الأوساط السياسية والإعلامية الغربية وخاصة الأمريكية تسويق دور تركيا في المنطقة من خلال المشروع التركي المسمى (أنابيب السلام) الذي اقترحه الرئيس التركي الراحل توركوتاوزال عام1987 لنقل مياه نهر سيحان وجيجان إلى بعض الدول العربية والكيان الصهيوني كمساهمة من تركيا لحل مشاكل المياه في المنطقة [1]. وكانت الشركة الأمريكية براون اندروت Brown and Root International Co. قد أعدت الدراسة الأولية للمشروع عام 1986وخلصت إلى جدوى المشروع فنيا واقتصاديا[2].

كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الذين قدموا الدعم الكبير لتركيا لتنفيذ مشاريعها في جنوب شرق الأناضول (GAP) رغم الاعتراضات المتكررة لكل من العراق وسوريا .فقد بلغ الدعم المالي الأمريكي لتركيا لتنفيذ تلك المشاريع (112.097) مليون دولار أمريكي[3].

ان الإدارة الأمريكية تدرك بعمق انه بمجرد أن يصبح مشروع سد اتاتورك جاهز للعمل بطاقته الكاملة أن يقلص حجم تدفق مياه الفرات إلى سوريا بنسبة ((40% وإلى العراق بنسبة (80%)[4].

كما كان الجهد الأمريكي واضحا في التأثير على تركيا لتقديم الدعم للكيان الصهيوني في عمليات التسوية عبر استخدام المياه كوسيلة ضغط

---

[1]-محمد أحمد السامرائي، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والأطماع- الصهيونية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،2001 ، ص 59.

[2]-عبد المالك خلف التميمي، المصدر السابق، ص 132.

[3]-عبد الستار حسين سلمان، مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب GAP)، الجوانب الفنية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد،2000 ، ص 34.

[4]-ايلان برهان وبول مايكل وهبي، المصدر السابق، ص 51.

لتحقيق هذا الهدف. وبذلك فقد تميزت تركيا بمحاولة إيجاد توازن في علاقاتها بين العرب والكيان الصهيوني مشكلة بذلك مضلة لتمرير مشاريع التسوية الأمريكية المرسومة المنطقة الشرق الأوسط.

ويأتي التعاون التركي – الصهيوني على صعيد المشاريع المائية لخلق أرضية تمكن تركيا من مد الكيان الصهيوني بالمياه بواسطة مستودعات ضخمة لمياه الشرب[1]. وبالرغم من احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في عام 2003إلا أنها لم تعر أيه أهمية لحقوق العراق في مياه دجلة والفرات ولم تبذل أي جهدا أو محاولة لمطالبة تركيا بضرورة قسمة مياه نهر دجلة والفرات قسمة عادلة بين دولة متشاطئة رغم مرور أكثر من ثمان سنوات على احتلاله.

**المطلب الثالث: الموقف من حوض نهر النيل**

تمثل أثيوبيا أحد الأهداف الاستراتيجية المهمة للولايات المتحدة الأمريكية كونها تشكل مصدرا مهما من مصادر تغذية المياه لنهر النيل إذ يسهم حوض أنهار هضبة الحبشة بنسبة (85%) من مياه نهر النيل، أما الباقي فمصدره حوض البحيرات الاستوائية. ولما كانت مصر والسودان تعتمدان كلية على مياه نهر النيل لذا فإن أثيوبيا أصبحت ورقة ضغط جيوبوليتيكي تهدد هاتين الدولتين باستمرار. وقد أدركت هذه الحقيقة كل من الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني مما دفعهما إلى استخدام المياه الأثيوبية أداة ضغط قوية على كل من مصر والسودان كلما اقتضى الأمر ذلك.

لقد حظيت منطقتي القرن الأفريقي وحوضي النيل باهتمام أمريكي متزايد يفوق ما عداهما من مناطق القارة الأفريقية الأخرى .إذ تمثل المنطقتان المذكورتان حلقة مهمة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة.

---

[1]-محمد أحمد السامرائي، نهر الفراتبين الاستحواذ التركي والأطماع الصهيونية، المصدر السابق، ص 59.

وتتضح هذه الأهمية عندما أطلقت أمريكا في عقد التسعينات اسم (القرن الأفريقي الكبير) ليجمع بين المنطقتين[1].

لقد وجدت الولايات المتحدة في أثيوبيا الأرضية الخصبة لتحقيق أطماعها التوسعية وذلك بالتنكر التنكر للاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل، والتوسع في بناء السدود على روافد النيل الأزرق.

ولكي نوضح أبعاد الموقف الأمريكي في دول حوض نهر النيل سنتناول في البحث المحاور الآتية:

**الفرع الأول: التعاون الأمريكي– الأثيوبي**

في ضوء هذه الحقائق أدركت الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني مناطق الضعف الجيوبوليتكي لكل من مصر والسودان حتى أصبحت مياه نهر النيل مصدر تهديد بيدهما.

ففي مرحلة الخمسينات انعكست العلاقات الحميمة التي تجمع الامبراطور هيلا سيلاسي مع الولايات المتحدة على العلاقات المصرية الأثيوبية لأن الإدارة الأمريكية كانت تناصب العداء لعبد الناصر لسياسته القومية العربية[2]، مما شجع أثيوبيا على توسعها الجيوبوليتيكي في القرن الأفريقي.

---

[1]–حمدي عبد الرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري"، ***السياسة الدولية***، العدد135 ، القاهرة، يناير 1999 ، ص 32.

[2]–نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، عمان،199 ، ص 20.

**خريطة رقم (02): نهر النيل**

كما تطورت العلاقة بين أثيوبيا والكيان الصهيوني في عهد منغيستو، إذ كان الكيان الصهيوني يهدف إلى استخدام أثيوبيا ورقة ضغط على مصر لإجبارها على تنفيذ المشروع الذي اقترحه للسادات بمد قناة ترعة السلام من نهر النيل إلى صحراء النقب لتغذيتها بنسبة (1%) من حصة مصر مياه نهر النيل. إلا أنه بعد سقوط حكم منغيستو (1991) أثبتت أحداث القرن الأفريقي أن الولايات المتحدة والكيان الصهيوني تعدان أثيوبيا لدور مركزي إقليمي أكثر أهمية تدور في فلكه دول مجمع البحار، (أي الدول المشرفة على مضيق باب المندب) ومجمع الأنهار (أي الدول المشرفة على حوض السودان)[1].

وعند تولي مليس زناوي رئاسة الحكومة الأثيوبية ساد تفكير لدى هذه الحكومة مؤداه حق أثيوبيا الكامل وغير المقيد في استغلال مياه نهر النيل وفقا لاحتياجاتها التنموية كونها إحدى دول المنابع وان على دول المجرى والمصب (السودان ومصر) مواءمة احتياجاتها مع ما تبقى من استخدامات دول المنابع[2].

---

[1]-عباس قاسم، المصدر السابق، ص 37.

[2]-غادة خضر، " المشروعات الأثيوبية وانعكاساتها على حصة مصر من مياه النيل"،

**الفرع الثاني: الدعم الأمريكي للمشاريع الأثيوبية:**

كانت الإدارة الأمريكية قد أعدت دراسات لحسابات أثيوبيا–عندما تدهورت علاقاته مع مصر منذ عام 1958–1964 وكان الغرض من ذلك تنبيه عبد الناصر خلال مرحلة بناء السد العالي انها قادرة على أن تصيب منه مقتلا .ففي هذه المدة قام المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية بوضع دراسة موسعة لاستصلاح الأراضي على الحدود السودانية الأثيوبية. وتستهدف هذه الدراسة استصلاح (400) ألف هكتار من الأرض وإذا ما نفذت هذه المشاريع تكون كفيلة بخفض تدفقات المياه إلى السودان ومصر بنحو (5) مليار م$^3$ من الماء ويبرز دور الكيان الصهيوني أيضا في هذا المجال لتنفيذ المشاريع المائية التي سبق وأن أعلنت أثيوبيا عزمها على تنفيذها ويصل عددها إلى (40) مشروعا مائيا على نهر النيل الأزرق[1]. ويعد السد التخزيني على نهر فينشيا أحد أهم روافد النيل الأزرق والذي يقتطع (25) مليار متر مكعب من المياه.

**الفرع الثالث: الموقف من بناء السد العالي:**

في عام 1954 بدأ التوجه في بناء السد العالي على نهر النيل لتفادي مشاكل التفاوت في إيرادات نهر النيل ووافق البنك الدولي على منح مصر قرضا للبدء في تنفيذ المشروع كما قدمت أمريكا وبريطانيا وألمانيا للمساهمة في إقامة هذا المشروع الضخم إلا أن تنفيذ هذا المشروع كان مرهونا بضغوط سياسية مارستها أمريكا على مصر .فقد كانت مطالب أمريكا تنص على أن تكون مصر ضمن المعسكر المعادي للاتحاد السوفييتي وان على مصر إلغاء

---

***السياسة الدولية***، القاهرة، العدد 128، نيسان،1997، ص 143.

[1]–عبد العظيم أنيس، الماء والسياسة "في كتاب أزمة مياه النيل إلى أين؟،دار الثقافة الجديدة، مركز البحوث العربية،1988 ، ص 116.

صفقة الأسلحة التشيكية عام 1955-1956، إضافة إلى الصلح مع الكيان الصهيوني .وحين رفضت مصر تلك المطالب أعلن وزير خارجية أمريكا جون فوستر دالاس في 19 جويلية 1956 سحب العرض الأمريكي لبناء السد العالي .وعندها ردت مصر بتأميم قناة السويس لتوجيه إيرادها لبناء السد العالي. وما كان من بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني إلا أن وقعوا اتفاقية (سيفر) للقيام بعملية عسكرية لغزو مصر فكان العدوان الثلاثي على مصر1956[1].وبالاتفاق مع الاتحاد السوفياتي سنة 1960سابقا تم بناءه ليدخل في الخدمة سنة 1970.

**الفرع الرابع: الموقف من جنوب السودان:**

يكمن الهدف المركزي في دعهم القوى الخارجية (للحركة الشعبية التحرير السودان) بزعامة جون قارنق في عرقلة مشاريع المياه في هذه المنطقة والسيطرة على مياه نهر النيل لتهديد كل من مصر والسودان من خلال السيطرة على بحر الجبل.

فقد استهدفت (الحركة الشعبية لتحرير السودان) مشروعا إروائيا ضخما هو مشروع (جونقلي) الذي أسهمت فيه كل من مصر والسودان لاستثمار المياه في جنوب السودان وإيصالها إلى نهر النيل. لقد بلغت تكاليف الإنفاق على المشروع (150) مليون دولار أمريكي وبلغ التعويض المدفوع للشركات الدولية المعنية (17.1) مليون دولار، وقد توقف العمل في حفر القناة عام 1983 بسبب الحرب الأهلية بجنوب السودان بعد أن بلغ المنجز من المشروع (260) كم من إجمالي (360) كم[2].

---

[1]-عزل الدين طوقان: حرب المياه في الشرق الأوسط، عمان،1990 ، ص 4.

[2]-محمد عبد الغني سعودي،قناة جونقلي،لماذا؟ وأين؟"، ***السياسةالدولية***، العدد143 ، كانون ثاني2001 ،ص 79.

**خريطة رقم (03): قناة جونقلي**

**المصدر**:https://www.aspdkw.com

**الخاتمة**

معضلة المياه في منطقة الشرق الاوسط من الأسباب الرئيسة لتعميق بؤر التوتر الشديدة والتي قد تتحول إلى صراعات عسكرية نظرا لتناقص المخزون المائي العربي وتدني معدل المياه لمواطني المنطقة إلى ما دون المعدل الوسطي العالمي، والزيادة في عدد السكان وتنامي الحاجات الإنسانية والتنموية في المنطقة. وكذلك وجود منابع المياه الرئيسة خارج منطقة الشرق الاوسط، إذ تتحكم دول الجوار في أكثر من (85%) من منابع المياه الداخلية والتي باتت مهددة أيضا بفعل إنشاء مشاريع مائية تشكل تعديا على الحقوق العربية في المياه المشتركة مما يؤدي لاستنزافها.

وتعتبر تركيا وإثيوبيا والكيان الصهيوني أخطر مثلث يهدد الأمن المائي العربي ومما يزيد تعقيدا هو دعم الولايات المتحدة الأمريكية، لذا على الدول العربية العمل استغلال كل مقوماتها المادية والسياسية من أجل تحقيق الأمن المائي.

## قائمة المراجع:

- **الكتب:**

-توماس ناف وورث سي ماتسون، المياه في الشرق الأوسط صراع أمتعاون، ترجمة مديرية التدريب القتالي مطبعة مديرية المطابع العسكرية،1987.

-جويس آر. ستار ودانييل سي ستوك: السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط ترجمة محمد الفقير المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1995.

-عباس فاضل السعدي التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي دار الحرية للطباعة، بغداد،1984، ص 84.

-عبد السلام أبو قحف، أساسيات الإدارة الاستراتيجية الدار الجامعية،1992 .

-عبد العظيم أنيس، "الماء والسياسة "في كتاب أزمة مياه النيل إلى أين؟،رشدي سعيد وآخرون دار الثقافة الجديدة مركز البحوث العربية،1988 .

-عزل الدين طوقان، حرب المياه في الشرق الأوسط عمان،1990 .

-فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط مكتب مدبولي القاهرة،1997 .

-فيبي مار ووليم لويس امتطاء النمر ترجمة عبد الله جمعة الحاج مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي، 1996.

-مايكل كلير: الحروب على الموارد ترجمة عدنان حسن الحروب على الموار، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

-محمد أحمد السامرائي :نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والأطماع- الصهيونية دار الشؤون الثقافية العامة بغداد،2001 .

-محمود أبو زيد: المياه مصدر للتوتر في القرن21 ، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر القاهرة،1998 .

-محمود الأشرم :اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001 .

-نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، عمان،1992 .

-اليشع كالي: المياه والسلام، وجهة نظر اسرائيلية، تر: رند حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991.

- ***الدوريات العلمية:***

-ايلان برمان وبول مايكل وهبي، سياسات المياه الجديدة في الشرق الأوسط، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد94 ، نيسان، 2000.

-بدر الكسم، وجهة نظر القانون الدولي في اقتراح تسعير المياه الدولية، مجلة الفكر السياسية، اتحاد الكتاب العرب، العدد الثاني، دمشق،1998 ، ص 226.وانظر أيضا؛ جاد اسحق وهشام زعرور :مخططات اسرائيل المائية، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت،1994 .

-حمدي عبد الرحمن حسن، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، السياسة الدولية، العدد135 ، القاهرة، يناير1999 .

-عباس قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، المستقبل العربي، العدد 174آب،1993.

-عبد الستار حسين سلمان :مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب GAP)، الجوانب الفنية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد،2000 .

-غادة خضر، المشروعات الأثيوبية وانعكاساتها على حصة مصر من مياه النيل، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 128، نيسان،1997.

-غسان شهابي، السياسة المائية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة صامد، العدد89 ، تونس،1993 .

-محمد عبد الغني سعودي :قناة جونقلي، لماذا؟ وأين؟،السياسة الدولية، العدد143 ، كانون ثاني2001 .

-محمد علي حبش: الأطماع والاعتداءات الاسرائيلية على المياه في الوطن العربي، معلومات دولية، العدد56 ، دمشق،1998 .

**•الدراسات غير منشورة:**

-محمد أحمد السامرائي، نهر النيل والأمن المائي العربي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد،1997 .

**•الندوات والتقارير:**

-الاتحاد العام للفلاحين التعاونيين الزراعيين العرب :حماية الموارد المائية بالدول العربية وأثرها على الأمن الغذائي العربي، ورقة مشاركة في الندوة القومية حول الجوانب الفنية الاقتصادية لتحسين أساليب حماية الموارد المائية السطحية والجوفية، الجماهيرية العربية الليبية،1999 .

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر)، 2003.

-المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي، عمال الندوة العربية الثانية، الكويت، 8-10 مارس 1997.

-يحيي عبد المجيد :الموارد المائية المشتركة نحو استراتيجية عربية، مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، أعمال الندوة العربية الثانية،1997 .

**•المواقع الإلكترونية:**

www.worldpopulationreview.com/countries/